E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1996/88
16 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٣ من جدول الأعمال

تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة

المواضيع المشتركة المحتملة لمتابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية أثناء الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

مذكرة من الأمين العام

١ - في الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥ (A/50/3، الفصل الثالث، الفقرة ٢٢)، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمين العام الى تقديم اقتراحات بشأن المواضيع المشتركة المحتملة لمتابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية لكي ينظر فيها المجلس ويتخذ قرارا بشأنها في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته، على أن تؤخذ في الاعتبار الاقتراحات المبداة في الفقرة ٥٧ من تقريره المتعلق بالمتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من الميادين الأخرى (E/1995/86) واستنادا الى أعمال الهيئات الفرعية ذات الصلة ومن خلال إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة.

أولا - اقتراحات مقدمة من الدول الأعضاء

٢ - أجرى الأمين العام مشاورات مع الدول الأعضاء من خلال مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦، أسفرت عن تلقيه اقتراحات خطية من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وايطاليا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وبيلاروس واليابان.

170796 170796 96-17716

٣ - وقد اقترحت بيلاروس موضوعا عنوانه "دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التنفيذ المتكامل للبرامج وخطط العمل استنادا الى نتائج المؤتمرات العالمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بالتنمية المستدامة".

٤ - واقترحت ايطاليا، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، موضوع "إدماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة"، واقترحت موضوع "المياه العذبة" باعتباره موضوعا قطاعيا ثانيا.

٥ - وأشارت اليابان الى أن موضوع التعليم أو الصحة أو الفوارق بين الجنسين يمكن أن يشكل موضوعا مشترك محتملا في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس لعام ١٩٩٧.

٦ - واقترح الاتحاد الروسي موضوع "وضع إطار ثابت لسياسة الاقتصاد الكلي يؤدي الى التنمية".

٧ - واقترحت أوكرانيا المواضيع التالية: "وضع إطار ثابت لسياسة الاقتصاد الكلي يؤدي الى التنمية"؛ و "التجارة الدولية والسلع الأساسية"؛ و "المشاركة، والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساءلة والشراكة مع المجموعات والمنظمات غير الحكومية الرئيسية".

ثانيا - اقتراحات مقدمة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها

٨ - أجرى الأمين العام مشاورات مع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة من خلال رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦ أسفرت عن تلقيه اقتراحات بشأن المواضيع التالية:

(أ) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ب) الديون الخارجية والتمويل لأغراض التنمية؛

(ج) الشراكة مع المجموعات والمنظمات غير الحكومية الرئيسية؛

(د) الحكم وحقوق الإنسان؛

(هـ) الإغاثة المقدمة في حالات الطوارئ من أجل الإنعاش والتعمير واستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(و) تنسيق بناء القدرات على الصعيد القطري والمتابعة المنسقة للمؤتمرات؛

(ز) تنسيق السياسات المتعلقة بالمواضيع الشاملة كمؤتمرات الأمم المتحدة: على الصعيدين العالمي والقطري؛

(ح) التخفيف من الفقر مع التركيز الخاص على الأمن الغذائي؛

(ط) الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ي) العمالة وسبل العيش المستدامة؛

(ك) البيئة المواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ل) أفريقيا والفئات الخاصة؛

(م) تنفيذ خطة العمل الناشئة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

ثالثا - اقتراحات مقدمة من هيئات حكومية دولية

٩ - تجدر الإشارة الى أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة طلب من المجلس أن ينظر في تكريس جزء واحد على الأقل متعلق بالتنسيق من دورته قبل عام ٢٠٠٠ لتنسيق عملية النهوض بالمرأة على أساس الخطة المنقحة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة؛ وأن يخصص أيضا جزءا واحدا رفيع المستوى وجزءا واحدا متعلقا بالأنشطة التنفيذية للنهوض بالمرأة[1]. وبالتالي دعت الجمعية العامة المجلس الى النظر في أن يكرس قبل عام ٢٠٠٠ جزءا رفيع المستوى وجزءا متعلقا بالتنسيق وجزءا متعلقا بالأنشطة التنفيذية من أعماله لتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٠٣، الفقرة ٢٣).

١٠ - وأوصت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الثانية والخمسين المعقودة في عام ١٩٩٦، بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تكريس الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨ لمسألة تنسيق متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا كجزء من استعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي سيضطلع به في عام ١٩٩٨.

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20، و Add.1)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني، الفقرات ٣١٣-٣١٥.

رابعا - المواضيع المقترحة

١١ - في الفقرة ١٢٨ من تقرير الأمين العام عن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (E/1996/61) جاء أنه لكي يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدوره الاشرافي والتنسيقي بفعالية، يبدو من الضروري أن يقرر المجلس العمل على أساس برنامج عمل متعدد السنوات، كما هو الحال بصورة متزايدة بالنسبة للجانه الفنية، وسيستلزم هذا أيضا إجراء مشاورات وثيقة بين مكتب المجلس ورؤساء اللجان الفنية، كما توقع أيضا المجلس في استنتاجاته المتفق عليها ١/١٩٩٥ في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته لعام ١٩٩٥.

١٢ - وينبغي للمجلس، عند اختيار موضوع للجزء المتعلق بالتنسيق من أعماله، أن يأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

(أ) أن يكون الموضوع من النتائج الشاملة الرئيسية لعدة مؤتمرات دولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي أو الميادين المتصلة بهما؛

(ب) أن يكون الموضوع ذا أهمية لعمليات عدد من مؤسسات المنظومة و/أو أن يكون من المواضيع التي قامت عدة لجان فنية بنشاط في مجالها؛

(ج) أن يكون للموضوع بُعد هام من حيث السياسة العامة، قصد زيادة الفائدة المستمدة من وجود رؤساء الوكالات، والصناديق، والبرامج، وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة الى أقصى حد خلال المناقشات؛

(د) أن تسهم مناقشة المجلس للموضوع والاستنتاجات المتفق عليها بشأنه في تعزيز تنسيق السياسات والأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

١٣ - وفي الفقرة ٥٧ من تقرير الأمين العام عن المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من الميادين (E/1996/86) حددت المواضيع المشتركة المنبثقة عن تلك المؤتمرات على النحو التالي:

(أ) وضع إطار ثابت لسياسة الاقتصاد الكلي يؤدي إلى التنمية؛

(ب) الديون الخارجية والتمويل لأغراض التنمية؛

(ج) التجارة الدولية والسلع الأساسية؛

(د) العلم والتكنولوجيا؛

(هـ) القضاء على الفقر والجوع؛

(و) الحصول على الفرص المهنية المنتجة والعمالة الكاملة والإيرادات العائلية؛

(ز) المساواة بين الجنسين وإنصاف المرأة وتمكينها؛

(ح) الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع: الرعاية الصحية الأولية، والتغذية، والتعليم، والمياه الآمنة، والإصحاح، والسكان والمأوى؛

(ط) النهوض بالتكامل الاجتماعي؛

(ي) الموارد البيئية والطبيعية؛

(ك) أفريقيا والفئات الخاصة؛

(ل) المشاركة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساءلة، والشراكة مع المجموعات والمنظمات غير الحكومية الرئيسية.

١٤ - وتوفر هذه المواضيع ميدانا واسعا وافيا يمكن للمجلس أن يحدد منها مواضيع لبرنامج عمله المتعدد السنوات للجزء التنسيقي من أعماله فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات. ولدى قيام المجلس بذلك، سيتعين عليه أيضا أن يأخذ في الاعتبار برامج العمل المتعددة السنوات للجان الفنية.

١٥ - ويمكن أن تدرس المواضيع المحددة السالفة الذكر البالغ عددها ١٢ موضوعا، وأن تدرج في إحدى الفئتين التاليتين. الأولى، وتشمل المواضيع التي تغطي ولايات عدة لجان فنية ويمكن أن تدرس مباشرة أثناء الجزء التنسيقي لأعمال المجلس. والثانية، وتشمل المواضيع التي تغطيها إلى حد كبير لجنة فنية واحدة ويمكن لتلك اللجنة أن تدرسها في البداية. ويرد مثال جيد على الفئة الأولى من موضوع القضاء على الفقر الذي نوقش في الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة الحالية. وكما ذكر في تقرير الأمين العام عن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (E/1996/61) فإن هذا الموضوع مشمول بولاية عدد من اللجان الفنية. وتبدو مزايا مناقشة المجلس لهذه المواضيع واضحة. وفيما يتعلق بالفئة الثانية من المواضيع، يمكن للجان الفنية نفسها أن تقوم بدور تنسيقي أكبر، وأن تقدم تقاريرها إلى المجلس بشأن المسائل التي تتطلب اتخاذ قرار من جانبه. ومن الأمثلة الدالة على ذلك موضوع الموارد البيئية والطبيعية: إذ يمكن للجنة

التنمية المستدامة أن تواصل رصدها العام لجدول أعمال القرن ٢١ ومهمتها المتمثلة في كفالة إدماج الشواغل البيئية في الأعمال الرئيسية للجان الفنية الأخرى.

١٦ - ومن المقترح في تقرير الأمين العام عن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (E/1996/61) أن ينظر المجلس في اختيار موضوع مناسب للجزء المتعلق بالتنسيق من أعماله يكون متصلا بالبيئة المواتية للتنمية ويمكن النظر فيه في عام ١٩٩٧؛ وكذلك يقترح أن ينظر المجلس في موضوع الفقر أثناء الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠.

١٧ - وتشمل المواضيع الأخرى التي يمكن أن ينظر فيها المجلس في الجزء المتعلق بالتنسيق من أعماله (أ) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (ب) المشاركة والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساءلة والشراكة مع المجموعات والمنظمات غير الحكومية الرئيسية؛ (ج) أفريقيا والفئات الخاصة. وفيما يتعلق بالموضوع (أ) تجدر الملاحظة بأن "إدماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين كعنصر رئيسي في أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بالقضاء على الفقر" قد تم النظر فيه كموضوع فرعي أثناء الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة الحالية. ولما كانت لجنة مركز المرأة ستضطلع في عام ١٩٩٨ باستعراض منتصف المدة للخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة فإنه يمكن للمجلس أن ينظر في تكريس الجزء المتعلق بالتنسيق من أعماله في عام ١٩٩٨ لإدماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين كعنصر رئيسي في أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالموضوع (ب)، فإن لجنة التنمية الاجتماعية ستنظر في عام ١٩٩٨ في موضوع "تعزيز التكامل الاجتماعي ومشاركة الجميع، بمن فيهم الفئات والأشخاص المحرومون والمستضعفون". ولذلك من الملائم أن يناقش المجلس موضوع "المشاركة" في عام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بالموضوع (ج)، فإنه نظرا إلى أن المجلس ناقش تنمية أفريقيا في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، فيمكنه أن ينظر في إجراء استعراض عام للالتزامات التي تعهدت بها المؤتمرات الدولية لصالح أفريقيا في عام ٢٠٠٢، عندما تجري الجمعية العامة الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

١٨ - ومراعاة لجميع الاعتبارات الواردة أعلاه، وللآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء وللاقتراحات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وعلى ضوء الحاجة إلى وضع برنامج عمل متعدد السنوات، تقترح المواضيع التالية علاوة على السنوات التي يمكن فيها النظر في تلك المواضيع كجزء من برنامج عمل متعدد السنوات للمجلس:

السنة	الموضوع
١٩٩٧	١ - موضوع متصل بالبيئة الاقتصادية الوطنية والدولية مثل: - وضع إطار ثابت لسياسة الاقتصاد الكلي يؤدي إلى التنمية - الديون الخارجية والتمويل لأغراض التنمية
١٩٩٨	٢ - إدماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين كعنصر رئيسي في أنشطة منظومة الأمم المتحدة
١٩٩٩	٣ - موضوع متصل بالمشاركة وإحلال الديمقراطية وحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية
٢٠٠٠	٤ - القضاء على الفقر والجوع

١٩ - وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة نصت في قرارها ١٦٢/٤٨ على أن يتولى الجزء المتعلق بالتنسيق تناول موضوع واحد أو أكثر. وفي القرار ٢٢٧/٥٠، تتيح أيضا الجمعية العامة للمجلس إمكانية أن يختار، في دورته التنظيمية، موضوعا ثانيا يتناول قضايا قطاعية محددة. ولذلك ينبغي أن يفهم أن اعتماد برنامج عمل متعدد السنوات لن يحول بأي شكل دون احتمال قيام المجلس باختيار موضوع إضافي له طابع قطاعي، إذا قرر ذلك في أي سنة معينة.

- - - - -